البنـــك المركـــزي الأردنـــي

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

حزيران 2018

البنك المركزي الأردني
هاتف: 4630301 (6 962)
فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)
ص. ب 37 عمان 11118 الأردن
الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo
البريد الألكتروني: redp@cbj.gov

رؤيتنا

الاستمرار في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي المتمثل في استقرار سعر صرف الدينار الأردني واستقرار المستوى العام للأسعار والمساهمة في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير هيكل أسعار فائدة ملائم وتطبيق سياسات رقابية احترازية جزئية وكلية تساهم في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي بالإضافة إلى توفير أنظمة مدفوعات وطنية آمنة وكفوءة وتعزيز الاشتمال المالي وحماية المستهلك المالي وفي سبيل ذلك يوظف البنك موارده البشرية والمالية والمادية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

قيمنا الجوهرية

- الانتماء: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- النزاهة: التعامل بأعلى معايير المهنية والمصداقية لضمان المساواة وتكافؤ الفرص لكافة شركاء البنك والمتعاملين معه والعاملين فيه.
- التميز: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- التدريب والتعلم المستمر: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- الشفافية: التقيد بالمعايير المهنية والقواعد الخاصة بالإفصاح عن المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات والسياسات.
- المشاركة: نعمل معاً بروح الفريق على كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.

المحتويـــات

	الخلاصة التنفيذية	1
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	3
ثانياً	الانتاج والأسعار والتشغيل	13
ثالثاً	المالية العامـــــــــة	21
رابعاً	القطاع الخارجـــــــي	35

الخلاصـــة التنفيذيـــة

الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 1.9% خلال الربع الأول من عام 2018، وذلك مقابل نمو نسبته 2.2% خلال نفس الفترة من عام 2017. وارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2018 بنسبة 4.1%، بالمقارنة مع نمو نسبته 3.7% خلال نفس الفترة من عام 2017. فيما ارتفع معدل البطالة خلال الربع الأول من عام 2018 ليصل الى 18.4% من إجمالي القوة العاملة مقابل 18.2% خلال نفس الربع من عام 2017.

القطاع النقدي والمصرفي

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (بما فيها الذهب وحقوق السحب الخاصة) في نهاية شهر أيار من عام 2018 ما مقداره 13,067.7 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.2 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر أيار من عام 2018 ما مقداره 33,585.3 مليون دينار، مقابل 32,957.6 مليون دينار في نهاية عام 2017.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر أيار من عام 2018 ما مقداره 25,639.2 مليون دينار، مقابل 24,736.8 مليون دينار في نهاية عام 2017.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر أيار من عام 2018 ما مقداره 33,865.4 مليون دينار، مقابل 33,197.7 مليون دينار في نهاية عام 2017.
- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر أيار من عام 2018 ما مقداره 2,096.0 نقطة، مقابل 2,126.8 نقطة في نهاية عام 2017.

المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، بمقدار 377.8 مليون دينار (3.9% من GDP)، خلال الثلث الأول من عام 2018 بالمقارنة مع عجز مقداره 146.7 مليون دينار (1.6% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2017. أمّا في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع رصيد إجمالي الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية شهر نيسان من عام 2018 عن مستواه في نهاية عام 2017 بمقدار 607.9 مليون دينار، ليصل إلى 16,010.0 مليون دينار (55.5% من GDP). وفي المقابل، انخفض الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) بمقدار 156.1 مليون دينار، ليصل إلى 11,711.1 مليون دينار (40.5% من GDP). وبناءً عليه، ارتفعت نسبة إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) من GDP لتصل الى 96.0% في نهاية شهر نيسان من عام 2018 مقابل ما نسبته 95.9% في نهاية عام 2017.

القطاع الخارجي

ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال الأربعة شهور الأولى من عام 2018 بنسبة 2.3% لتبلغ 1,663.2 مليون دينار، وكذلك انخفضت المستوردات بنسبة 2.5% لتبلغ 4,590.7 مليون دينار. وتبعاً لذلك، انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة 5.0% ليصل إلى 2,927.5 مليون دينار مقارنة مع نفس الفترة من عام 2017. وتشير البيانات الأولية خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2018 إلى ارتفاع مقبوضات السفر بنسبة 9.9% وانخفاض مدفوعاته بنسبة 9.9% مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2017. كما سجل إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2018 ارتفاعاً بنسبة 1.2% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2017. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال الربع الأول من عام 2018 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 654.0 مليون دينار (9.7% من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 767.7 مليون دينار (11.8% من GDP) خلال الربع الأول من عام 2017. أما باستثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليصل إلى 10.9% من GDP خلال الربع الأول من عام 2018 مقارنة مع 13.2% من GDP خلال الربع الأول من عام 2017. فيما سجل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل بلغ 201.5 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2018 مقارنة مع 436.8 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2017. وكذلك أظهر وضع الاستثمار الدولي في نهاية الربع الأول من عام 2018 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 30,607.4 مليون دينار وذلك مقارنة مع 29,350.5 مليون دينار في نهاية عام 2017.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصــة

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (بما فيها الذهب وحقوق السحب الخاصة) في نهاية شهر أيار من عام 2018 ما مقداره 13,067.7 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.2 شهراً.

- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر أيار من عام 2018 ما مقداره 33,585.3 مليون دينار، مقابل 32,957.6 مليون دينار في نهاية عام 2017.

- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر أيار من عام 2018 ما مقداره 25,639.2 مليون دينار، مقابل 24,736.8 مليون دينار في نهاية عام 2017.

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر أيار من عام 2018 ما مقداره 33,865.4 مليون دينار، مقابل 33,197.7 مليون دينار في نهاية عام 2017.

- ارتفعت أسعار الفائدة على كافة أنواع الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر أيار من عام 2018، باستثناء سعر الفائدة على ودائع التوفير والذي شهد انخفاضاً، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2017. في المقابل، انخفضت أسعار الفائدة على كافة أنواع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر أيار من عام 2018، باستثناء سعر الفائدة على القروض والسلف والذي شهد ارتفاعاً، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2017.

- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر أيار من عام 2018 ما مقداره 2,096.0 نقطة، مقابل 2,126.8 نقطة في نهاية عام 2017. كما بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر أيار من عام 2018 ما مقداره 17,475.6 مليون دينار، مقارنة بمستواها المسجل في نهاية عام 2017 والبالغ 16,962.6 مليون دينار.

أهم المؤشـرات النقديــة

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق

نهاية أيار			
2018	**2017**		**2017**
US$ 13,067.7 -9.2%	US$ 13,277.3 -8.4%	الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي *	US$ 14,391.8 -0.7%
33,585.3 1.9%	32,258.3 -1.9%	السيولة المحلية	32,957.6 0.2%
25,639.2 3.6%	23,768.5 3.8%	التسهيلات الائتمانية	24,736.8 8.0%
22,532.1 3.6%	20,714.2 4.1%	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	21,747.1 9.3%
33,865.4 2.0%	32,481.5 -1.3%	إجمالي ودائع العملاء	33,197.7 0.9%
26,081.4 1.7%	25,262.1 -2.7%	ودائع بالدينار	25,642.2 -1.3%
7,784.0 3.0%	7,219.4 4.1%	ودائع بالعملات الأجنبية	7,555.5 9.0%
27,051.7 0.5%	26,197.3 -2.8%	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	26,916.3 -0.1%
21,275.3 0.1%	20,842.1 -3.4%	ودائع بالدينار	21,258.2 -1.5%
5,776.4 2.1%	5,355.2 -0.5%	ودائع بالعملات الأجنبية	5,658.1 5.2%

* : بما فيها احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة.
المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيــات الأجنبيــة

بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي (بما فيها الذهب وحقوق السحب الخاصة) في نهاية شهر أيار من عام 2018 ما مقداره 13,067.7 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.2 شهراً.

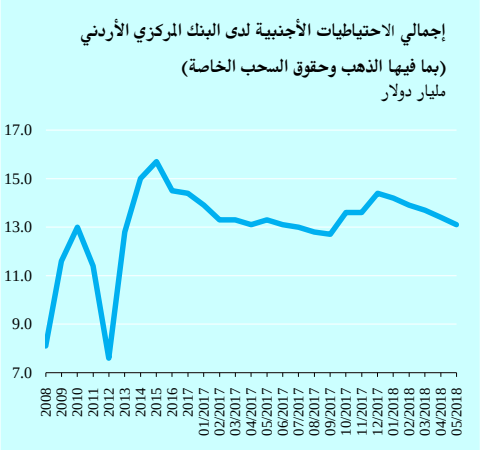

السيولة المحلية (M2)

- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر أيار من عام 2018 ما مقداره 33.6 مليار دينار، مقابل 33.0 مليار دينار في نهاية عام 2017.

- **وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية شهر أيار من عام 2018 مع نهاية عام 2017، يلاحظ الآتي:**

  - **مكونــات السيــولــة**

    - بلغ حجم الودائع ضمن مفهوم السيولة في نهاية شهر أيار من عام 2018 ما مقداره 29.1 مليار دينار، بالمقارنة مع 28.0 مليار دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2017، و28.6 مليار دينار في نهاية عام 2017.

- بلغ حجم النقد المتداول في نهاية شهر أيار من عام 2018 ما مقداره 4.5 مليار دينار، بالمقارنة مع 4.2 مليار دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2017، و4.3 مليار دينار في نهاية عام 2017.

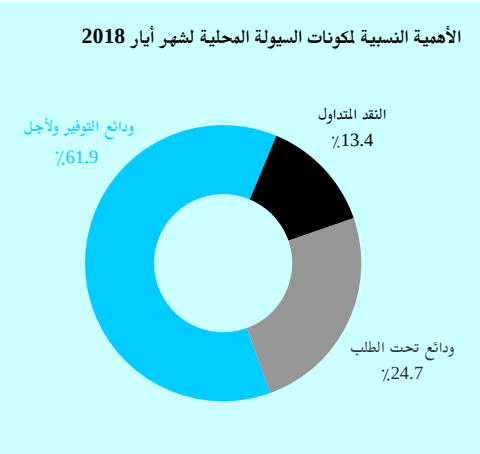

● العـوامل المـؤثـرة على السيولــة المحليــة

- بلغ رصيد صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية شهر أيار من عام 2018 ما مقداره 25.7 مليار دينار، بالمقارنة مع رصيد مقداره 24.3 مليار دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2017، و23.8 مليار دينار في نهاية عام 2017.

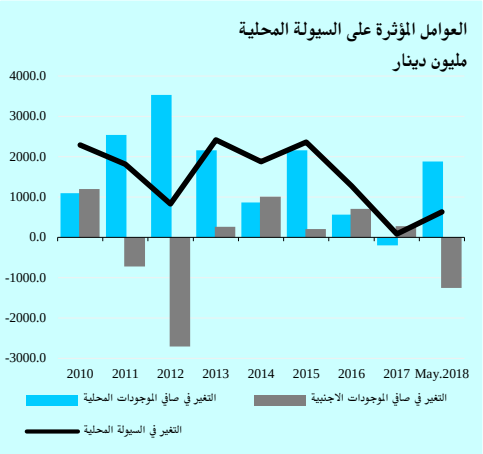

- بلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية شهر أيار من عام 2018 ما مقداره 7.9 مليار دينار، بالمقارنة مع رصيد مقداره 8.0 مليار دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2017، و9.1 مليار دينار في نهاية عام 2017، وبلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر أيار من عام 2018 ما مقداره 9.5 مليار دينار.

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية
مليون دينار

2017		نهاية أيار 2017	نهاية أيار 2018
9,122.6	**الموجودات الأجنبية (صافي)**	**7,972.5**	**7,866.9**
10,260.0	البنك المركزي	9,215.6	9,500.8
-1,137.4	البنوك المرخصة	-1,243.1	-1,633.9
23,835.0	**الموجودات المحلية (صافي)**	**24,285.8**	**25,718.4**
-5,398.5	البنك المركزي، منها:	-4,514.6	-4,517.4
653.1	الديون على القطاع العام (صافي)	954.5	866.6
-6,074.5	أخرى (صافي*)	-5,492.3	-5,407.2
29,233.6	البنوك المرخصة	28,800.4	30,235.8
9,336.7	الديون على القطاع العام (صافي)	10,007.1	9,792.0
22,502.9	الديون على القطاع الخاص	21,544.2	23,269.0
-2,606.0	أخرى (صافي)	-2,750.9	-2,825.1
32,957.6	**السيولة المحلية (M2)**	**32,258.3**	**33,585.3**
4,326.5	**النقد المتداول**	**4,233.3**	**4,501.8**
28,631.1	**الودائع، منها:**	**28,025.0**	**29,083.5**
5,696.5	بالعملات الأجنبية	5,404.0	5,833.1

*: تشتمل على شهادات الإيداع بالدينار.
المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

هيكل أسعار الفائدة

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية:

- قام البنك المركزي بتاريخ 19 حزيران 2018 برفع سعر الفائدة على نافذة الإيداع بالدينار لليلة واحدة بواقع 25 نقطة أساس والإبقاء على أسعار الفائدة الأخرى دون تغيير لتصبح كما يلي:
- سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي: 4.25%.
- سعر إعادة الخصم: 5.25%.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 5.00%.
- سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 3.50%.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع أو أكثر: 4.25%.
- سعر الفائدة على شهادات الإيداع لأجل أسبوع: 4.25%.

يهدف قرار رفع سعر فائدة نافذة الايداع إلى تعزيز الاستقرار النقدي والمالي في المملكة وزيادة جاذبية الأدوات المحررة بالدينار الأردني مقابل العملات الأخرى، كما ويهدف الإبقاء على أسعار الفائدة الرئيسية الأخرى دون تغيير إلى تعزيز توجه البنك المركزي الرامي إلى المساهمة في حفز النمو الاقتصادي وذلك من خلال مواصلة توفير السيولة للبنوك بكلف مناسبة تعكس هذا الهدف.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة نسبة منوية

2017		أيار 2017	2018
4.00	سعر الفائدة الرئيس للبنك المركزي	3.50	4.25
5.00	إعادة الخصم	4.50	5.25
4.75	اتفاقيات إعادة الشراء (ليلة واحدة)	4.25	5.00
3.00	نافذة الإيداع	2.50	3.25
4.00	عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع ولأجل شهر	3.50	4.25
4.00	أسعار الفائدة على شهادات الايداع لأجل اسبوع	3.25	4.25

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

أسعار الفائدة على الودائع:

- الودائع لأجل: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر أيار 2018 بمقدار 28 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 4.38%، ليرتفع بذلك بمقدار 58 نقطة أساس عن نهاية عام 2017.

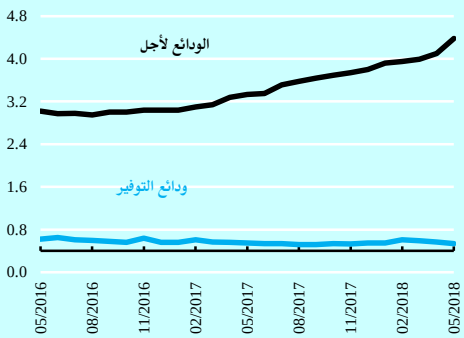

- ودائع التوفير: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر أيار 2018 بمقدار 3 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.54%، لينخفض بذلك بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية عام 2017.
- ودائع تحت الطلب: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر أيار 2018 بمقدار 16 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.40%، ليسجل بذلك ارتفاعاً بمقدار 6 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2017.

أسعار الفائدة على التسهيلات:

- الجاري مدين: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر أيار 2018 بمقدار 5 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.42%، لينخفض بذلك بمقدار 35 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2017.
- الكمبيالات والأسناد المخصومة: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والأسناد المخصومة في نهاية شهر أيار 2018 بمقدار 57 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 10.05%، لينخفض بذلك بمقدار 18 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2017.

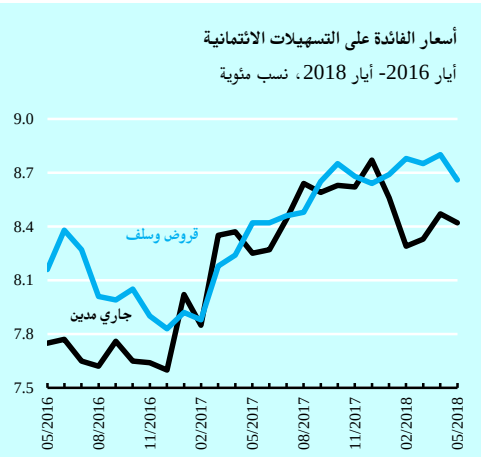

أسعار الفائدة على التسهيلات والودائع لدى البنوك المرخصة (%)

2017		أيار 2017	أيار 2018	التغير/ نقطة أساس
	الـودائـع			
0.34	تحت الطلب	0.21	0.40	6
0.55	توفير	0.55	0.54	-1
3.80	لأجل	3.33	4.38	58
	التسهيلات الائتمانية			
10.23	كمبيالات واسناد مخصومة	9.47	10.05	-18
8.64	قروض وسلف	8.42	8.66	2
8.77	جاري مدين	8.25	8.42	-35
8.83	الإقراض لأفضل العملاء	8.59	9.36	53

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

- القروض والسلف: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر أيار 2018 بمقدار 14 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.66%، ليرتفع بذلك بمقدار نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2017.
- بلغ أدنى سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء في نهاية شهر أيار 2018 ما نسبته 9.36%، ليرتفع بذلك بمقدار 23 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، ومرتفعاً بمقدار 53 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2017.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة

- ارتفع رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية شهر أيار من عام 2018 بما مقداره 902.4 مليون دينار، أو ما نسبته 3.6%، عن مستواه المسجل في نهاية عام 2017، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 862.7 مليون دينار 3.8% خلال الفترة المماثلة من عام 2017.
- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة في نهاية شهر أيار من عام 2018، فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة لكل من القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 785.0 مليون دينار (3.6%)، والقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 51.7 مليون دينار (10.3%)، والمؤسسات العامة بمقدار 47.6 مليون دينار (13.3%)، كما ارتفعت كل من التسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومة المركزية بمقدار 12.4 مليون دينار (0.6%)، والمؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 5.8 مليون دينار (34.1%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2017.

الودائع لدى البنوك المرخصة

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر أيار من عام 2018 ما مقداره 33,865.4 مليون دينار، مرتفعاً بمقدار 667.7 مليون دينار (2.0%) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2017، وذلك مقابل انخفاض بلغ 418.5 مليون دينار (1.3%) خلال الفترة المماثلة من عام 2017.
- وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية شهر أيار من عام 2018 وفقاً لنوع العملة، يلاحظ أن رصيد الودائع بالدينار قد بلغ ما مقداره 26.1 مليار دينار و7.8 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية، بالمقارنة مع 25.3 مليار دينار للودائع بالدينار و7.2 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية في نهاية شهر أيار من عام 2017. أما في نهاية عام 2017، فقد بلغ رصيد الودائع بالدينار ما مقداره 25.6 مليار دينار و7.6 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية.

بورصـــة عمـــان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً في أدائها خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2018 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة خلال عام 2017. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

- **حجم التداول:**

بلغ حجم التداول خلال شهر أيار 2018 حوالي 207.5 مليون دينار، مرتفعاً بمقدار 93.4 مليون دينار (81.8%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل انخفاض قدره 41.6 مليون دينار (20.4%) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2018، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 706.2 مليون دينار، مسجلاً بذلك انخفاضاً بمقدار 1,328.4 مليون دينار عن مستواه المسجل خلال الفترة المماثلة من عام 2017.

- **عـــدد الأسهـــم:**

ارتفع عدد الأسهم المتداولة خلال شهر أيار 2018 بمقدار 18.2 مليون سهم (17.8%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 120.2 مليون سهم، بالمقارنة مع انخفاض قدره 20.4 مليون سهم (12.9%) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2018، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 543.6 مليون سهم، بالمقارنة مع 958.7 مليون سهم خلال الفترة المماثلة من العام السابق.

- **الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم:**

شهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر أيار 2018 انخفاضاً قدره 95.5 نقطة (4.4%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 2,096.0 نقطة، بالمقارنة مع انخفاض بلغ 10.1 نقطة (0.5%) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما بالمقارنة مع مستواه المسجل في نهاية عام 2017، فقد انخفض الرقم القياسي لأسعار الأسهم بمقدار 30.8 نقطة (1.4%)، مقابل ارتفاع قدره 5 نقاط (0.2%) خلال الفترة المماثلة من العام السابق. وقد جاء هذا الانخفاض حصيلة لانخفاض الرقم القياسي لأسعار أسهم كل من القطاع المالي بمقدار 52.5 نقطة (1.8%)، وقطاع الخدمات بمقدار 24.2 نقطة (1.7%)، وانخفاض الرقم القياسي لأسعار أسهم قطاع الصناعة بمقدار 18.2 نقطة (0.8%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2017.

الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة

أيار			
2018	2017		2017
2,096.0	**2,175.2**	**الرقم القياسي العام**	**2,126.8**
2,829.0	2,942.1	القطاع المالي	**2,881.5**
2,211.3	2,172.3	قطاع الصناعة	**2,229.5**
1,425.5	1,546.8	قطاع الخدمات	**1,449.7**

المصدر: بورصة عمان.

القيمــة السوقيــة للأسهــم:

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر أيار 2018 ما مقداره 17.5 مليار دينار، منخفضة بمقدار 893.5 مليون دينار (4.9%) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل انخفاض بلغ 67.1 مليون دينار (0.4%) خلال نفس الشهر من عام 2017. أما بالمقارنة مع مستواها المسجل في نهاية عام 2017، فقد ارتفعت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان بمقدار 513.1 مليون دينار (3.0%)، مقارنة مع ارتفاع قدره 65.3 مليون دينار (0.4%) خلال الفترة المماثلة من العام السابق.

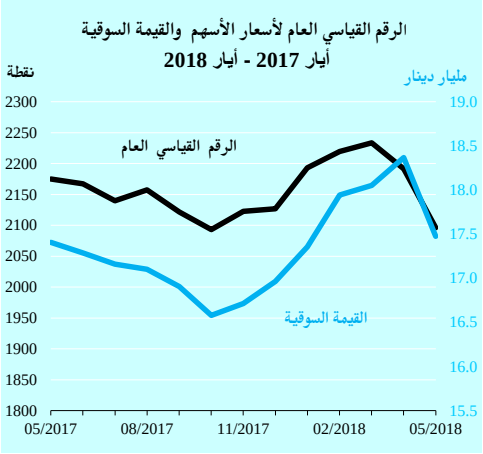

صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمّان خلال شهر أيار 2018 تدفقاً سالباً بلغ 6.0 مليون دينار، مقارنة بتدفق سالب قدره 8.0 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2017. وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر أيار 2018 ما قيمته 108.8 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 114.8 مليون دينار. أما خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2018، فقد شهد صافي استثمار غير الأردنيين تدفقاً سالباً بلغ 12.1 مليون دينار، مقارنة بتدفق سالب بلغ 406.6 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2017.

مؤشرات التداول في بورصة عمان

مليون دينار

أيار 2018	أيار 2017		2017
207.5	162.3	حجم التداول	2,926.2
9.4	7.4	معدل التداول اليومي	11.8
17,475.6	17,404.7	القيمة السوقية	16,962.6
120.2	137.7	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	1,716.7
-6.0	-8.0	صافي استثمار غير الأردنيين	-334.3
108.8	24.3	شراء	995.0
114.8	32.3	بيع	1,329.2

المصدر: بورصة عمان.

ثانياً: الإنتاج والأسعار والتشغيل

الخلاصــة

- نما الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الأول من عام 2018 بنسبة 1.9%، وذلك مقابل نمو نسبته 2.2% خلال ذات الربع من عام 2017. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 3.9% خلال الربع الأول من عام 2018 محافظاً بذلك على نفس معدل النمو المسجل خلال ذات الربع من عام 2017.

- ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2018 بنسبة 4.1%، مقابل نمو نسبته 3.7% خلال نفس الفترة من عام 2017.

- ارتفع معدل البطالة خلال الربع الأول من عام 2018 ليصل الى 18.4% (16.0% للذكور و27.8% للإناث)، وذلك مقابل 18.2% (14.0% للذكور و33.0% للإناث) خلال نفس الربع من عام 2017. وقد سُجل أعلى معدل بطالة بين الشباب في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 47.7%) و 20-24 سنة (بواقع 37.6%).

تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

على الرغم من استمرار الاضطرابات السياسية والاجتماعية في المنطقة، خاصة في سوريا والعراق، والتي أثرت بشكل كبير على أداء العديد من القطاعات الاقتصادية الرئيسية في المملكة، سجل الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأول من عام 2018 نمواً بأسعار السوق الثابتة نسبته 1.9% وذلك مقابل نمو نسبته 2.2% خلال نفس الفترة من عام 2017. ولدى استبعاد بند "صافي الضرائب على المنتجات" (والذي شهد نمواً بنسبة 1.4%)، فإن GDP بأسعار الأساس الثابتة يسجل نمواً نسبته 2.0% خلال الربع الأول من عام 2018، مقارنة مع نمو نسبته 2.3% خلال نفس الفترة من عام 2017. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية، فقد نما بنسبة 3.9% محافظاً على نفس معدل النمو المسجل خلال ذات الفترة من عام 2017، وذلك في ضوء نمو المستوى العام للأسعار، مُقاساً بمخفض GDP، بنسبة 1.9% خلال الربع الأول من عام 2018 مقابل 1.7% خلال نفس الفترة من عام 2017.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق 2016-2018
نسب مئوية

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملاً
2016					
GDP بالأسعار الثابتة	2.3	1.9	1.8	2.0	**2.0**
GDP بالأسعار الجارية	3.8	3.2	2.6	2.7	**3.0**
2017					
GDP بالأسعار الثابتة	2.2	2.0	1.9	1.8	**2.0**
GDP بالأسعار الجارية	3.9	3.4	3.8	3.6	**3.7**
2018					
GDP بالأسعار الثابتة	1.9	-	-	-	-
GDP بالأسعار الجارية	3.9	-	-	-	-

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق 2016-2018

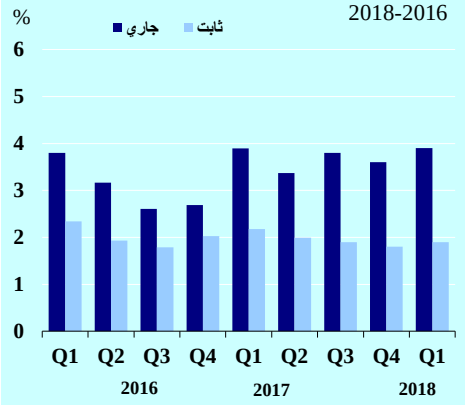

ومن أبرز القطاعات التي ساهمت في النمو الاقتصادي الحقيقي خلال الربع الأول لعام 2018 "خدمات المال والتأمين" (0.4 نقطة مئوية)، و"النقل والتخزين والاتصالات" (0.4 نقطة مئوية)، و"تجارة الجملة والتجزئة" (0.2 نقطة مئوية)، والعقارات (0.2 نقطة مئوية) و"الخدمات الشخصية والاجتماعية" (0.2 نقطة مئوية). وقد شكّلت هذه القطاعات مجتمعة ما نسبته 73.7% من النمو الحقيقي المسجل خلال الربع الأول لعام 2018.

أبرز القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة، نقطة مئوية.

القطاعات	التغير النسبي الربع الأول		المساهمة في النمو الربع الأول	
	2017	2018	2017	2018
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة	2.2	1.9	2.2	1.9
الزراعة	8.2	3.5	0.3	0.1
الصناعات الاستخراجية	14.7	2.9	0.2	-
الصناعات التحويلية	1.3	0.5	0.2	0.1
الكهرباء والمياه	4.3	2.5	-	-
الإنشاءات	-1.5	-0.6	-0.1	-
تجارة الجملة والتجزئة	1.9	1.6	0.2	0.2
المطاعم والفنادق	1.6	1.5	-	-
النقل والتخزين والاتصالات	1.5	2.9	0.2	0.4
الخدمات المالية	4.3	3.6	0.5	0.4
العقارات	2.2	2.2	0.2	0.2
خدمات اجتماعية وشخصية	3.9	4.1	0.2	0.2
منتجو الخدمات الحكومية	1.1	1.0	0.1	0.1
منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح	4.3	3.0	-	-
الخدمات المنزلية	0.1	0.1	-	-

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.
- : اقل من 0.1 نقطة مئوية.

وشهدت القطاعات الاقتصادية خلال الربع الأول من عام 2018 تفاوتاً واضحاً في أدائها؛ ففي الوقت الذي تحسن فيه أداء قطاعات "النقل والتخزين والاتصالات" و"خدمات شخصية واجتماعية"، شهدت قطاعات "الصناعات الاستخراجية" و"خدمات المال والتأمين"، و"الصناعات التحويلية"، و"الزراعة"، و"الكهرباء والمياه"، و"تجارة الجملة والتجزئة"، و"المطاعم والفنادق"، و"الخدمات الحكومية"، تباطؤاً في أدائها، بينما شهد قطاع الإنشاءات تراجعاً في أدائه.

المؤشرات القطاعية الجزئية

أظهرت المؤشرات الاقتصادية الجزئية خلال الفترة المتوفرة من عام 2018 تفاوتاً في أدائها. ففي الوقت الذي سجلت فيه بعض المؤشرات نمواً، مثل الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية (14.1%)، وعدد المسافرين على متن الملكية الأردنية (4.0%)، والرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية (0.9%)، أظهر عدد آخر من هذه المؤشرات تراجعاً، أبرزها حجم التداول في سوق العقار (9.4%)، والرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات التحويلية (7.1%). ويبين الجدول التالي أداء أبرز المؤشرات القطاعية خلال الفترة المتاحة من عام 2018 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2017:

معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية*

نسب مئوية

2017	المؤشـــر	2017	الفترة المتاحة	2018
4.5	**المساحات المرخصة للبناء**	13.9	كانون الثاني- نيسان	8.7
-2.4	**الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات التحويلية**	-3.4		-7.1
-4.9	المنتجات الغذائية	-14.4		-25.5
-3.1	منتجات التبغ	-28.4		8.9
-7.3	منتجات نفطية مكررة	0.3		-23.2
-6.3	صنع الملابس	16.7		-19.5
1.9	صنع منتجات المعادن اللافلزية	-1.4		12.2
0.3	المنتجات الكيميائية	11.8		43.4
13.4	**الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات الاستخراجية**	31.6		0.9
-13.8	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	-18.0		-2.5
13.6	الانشطة الاخرى للتعدين واستغلال المحاجر	32.2		1.0
-14.1	**حجم التداول في سوق العقار**	-6.7	كانون الثاني- أيار	-9.4
7.3	**عدد المغادرين**	9.0		2.8
6.9	**عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية**	3.6		4.0
8.4	**الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية**	-5.5		14.1

*: احتسبت استناداً إلى البيانات المستقاة من دائرة الإحصاءات العامة، دائرة الأراضي والمساحة، والملكية الأردنية.

الأسعـــار

ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، ليسجل تضخماً نسبته 4.1% خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2018، بالمقارنة مع نمو نسبته 3.7% خلال نفس الفترة من عام 2017. ويعزى هذا الارتفاع، بشكلٍ أساسي، إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية وانعكاسها على الأسعار المحلية، بالإضافة إلى حزمة الإجراءات السعرية والضريبية التي اتخذتها الحكومة والتي من أبرزها تحرير أسعار الخبز، ورفع الضريبة العامة على المبيعات لتصبح 10% على بعض السلع المعفاة والخاضعة إلى نسبة الصفر و4%. ومن أبرز المجموعات والبنود التي شهدت ارتفاعاً في أسعارها خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2018:

- بند "الحبوب ومنتجاتها" والذي ارتفعت أسعاره بنسبة 18.3%، بالمقارنة مع تراجع نسبته 0.2% خلال الفترة المماثلة من عام 2017، وذلك نتيجه لقرار الحكومة القاضي بتحرير أسعار الخبز وتوجيه الدعم لمستحقيه.

معدل التضخم خلال الشهور الخمسة الأولى للأعوام (2010-2018)

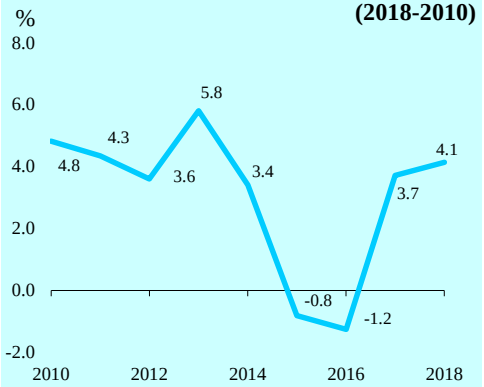

معدل التضخم خلال الشهور الخمسة الأولى لعامي 2018 - 2017

مجموعات الإنفاق	الأهمية النسبية	التغير النسبي Jan-May		المساهمة في التضخم Jan-May	
		2017	2018	2017	2018
جميع المواد	100.00	3.7	4.1	3.7	4.1
1) الأغذية والمشروبات غير الكحولية	33.36	-0.4	2.3	-0.1	0.7
الغذاء	30.51	-0.5	2.2	-0.2	0.6
الحبوب ومنتجاتها	4.99	-0.2	18.3	0.0	0.8
اللحوم والدواجن	8.24	-8.5	3.5	-0.7	0.2
الألبان ومنتجاتها والبيض	4.23	-0.3	-0.9	0.0	0.0
الزيوت والدهون	1.92	3.0	5.1	0.1	0.1
الفواكه والمكسرات	2.73	-5.1	0.6	-0.2	0.0
الخضروات والبقول الجافة والمعلبة	3.89	16.1	-12.0	0.6	-0.5
2) المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر	4.43	9.8	15.7	0.4	0.7
3) الملابس والأحذية	3.55	-2.7	-1.5	-0.1	-0.1
4) المساكن، منها:	21.92	2.7	3.3	0.6	0.8
الإيجارات	15.57	2.1	2.8	0.4	0.5
الوقود والإنارة	4.85	3.9	6.2	0.2	0.3
5) التجهيزات والمعدات المنزلية	4.19	1.3	2.0	0.1	0.1
6) الصحة	2.21	9.6	6.4	0.2	0.2
7) النقل	13.58	15.0	9.5	1.9	1.3
8) الاتصالات	3.50	1.5	0.4	0.0	0.0
9) الثقافة والترفيه	2.27	10.0	2.1	0.2	0.1
10) التعليم	5.41	3.6	2.3	0.2	0.1
11) المطاعم والفنادق	1.83	0.2	6.5	0.0	0.1
12) السلع والخدمات الأخرى	3.75	6.9	2.5	0.3	0.1

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

- بند "التبغ والسجائر" والذي ارتفعت أسعاره بنسبة 15.7%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 9.8% خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2017، وذلك نتيجةً لقرار الحكومة برفع الضريبة الخاصة على السجائر بمقدار 20 قرش على كل علبة سجائر مطروحة للاستهلاك المحلي وحسب سعر البيع للمستهلك في شهر كانون الثاني 2018.
- مجموعة "المساكن" والتي ارتفعت أسعارها بنسبة 3.3%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 2.7% خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2017. ويُعزى هذا الارتفاع، بشكل رئيسي، إلى ارتفاع أسعار بند "الايجارات" بنسبة 2.8% مقابل ارتفاع نسبته 2.1% خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2017، وارتفاع أسعار بند "الوقود والإنارة " بنسبة 6.2% مقابل ارتفاع نسبتة 3.9%.
- مجموعة "النقل" والتي ارتفعت أسعارها بنسبة 9.5%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 15.0% خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2017. ويعزى هذا الارتفاع، في جانب منه، إلى رفع أجور النقل العام بنسبة 10% في شهر شباط 2018.

وقد ساهمت هذه المجموعات والبنود مجتمعة برفع معدل التضخم خلال الشهور الخمسة الأولى من عام 2018 بمقدار 3.6 نقطة مئوية، بالمقارنة مع مساهمة بمقدار 2.9 نقطة مئوية خلال نفس الفترة من عام 2017.

وفي المقابل، شهدت مجموعات وبنود أخرى تراجعاً في أسعارها، ومن أبرزها "الخضروات والبقول الجافة والمعلبة" (12.0%)، و"الملابس والأحذية" (1.5%).

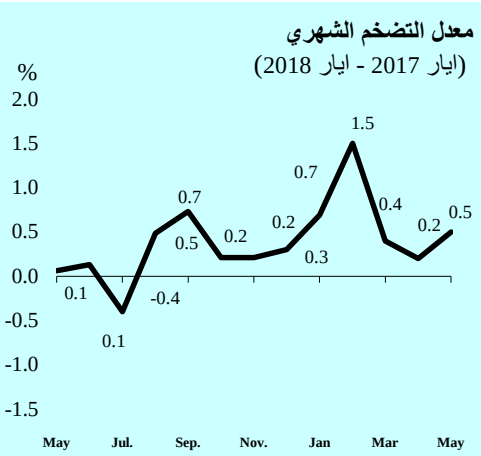

أما المستوى العام للأسعار خلال شهر أيار 2018، فقد شهد ارتفاعاً بالمقارنة مع مستواه في الشهر السابق (نيسان 2018) بنسبة 0.5%. ويأتي ذلك محصلة لارتفاع أسعار عدد من المجموعات والبنود، من أبرزها "النقل" (2.0%)، و"الخضروات والبقول الجافة والمعلبة" (2.3%)، و"الوقود والإنارة" (2.4%) وتراجع أسعار عدد من البنود، أبرزها "الالبان ومنتجاتها والبيض" (0.6%)، و"الحبوب ومنتجاتها" (0.2%).

سوق العمل

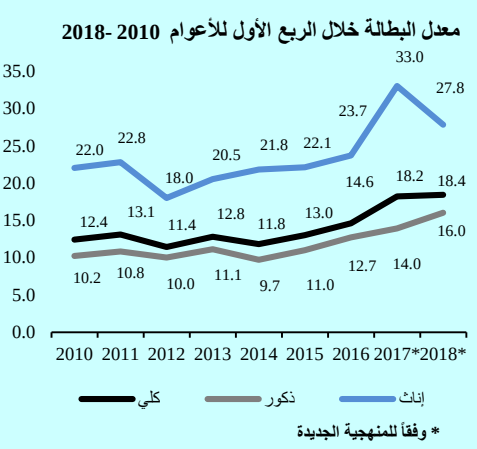

- بلغ معدل البطالة ما نسبته 18.4% (16.0% للذكور و27.8% للإناث) خلال الربع الأول من عام 2018، وذلك مقابل 18.2% (14.0% للذكور و33.0% للإناث) خلال نفس الربع من عام 2017.
- ما زالت البطالة بين الشباب تسجل معدلات مرتفعة، إذا سجل اعلى معدل بطالة خلال الربع الأول من عام 2018 في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 47.7%) و20-24 سنة (بواقع 37.6%).
- وحسب المستوى التعليمي، بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 24.1% خلال الربع الأول من عام 2018، فيما بلغ معدل البطالة 16.5% في الفئة التعليمية أقل من ثانوي.
- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة الى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 36.5% (57.4% للذكور و15.2% للإناث)، بالمقارنة مع 40.6% (63.2% للذكور و18.3% للإناث) خلال نفس الربع من عام 2017.
- بلغت نسبة المشتغلين الى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 29.8%، وذلك مقابل 32.2% خلال ذات الربع من عام 2017. وقد شكل المشتغلون في قطاع "الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي" ما نسبته 26.5% من مجموع المشتغلين، تلاه قطاع "تجارة الجملة والتجزئة" (15.1%)، التعليم (12.8%)، و"الصناعات التحويلية" (9.6%).

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 377.8 مليون دينار (3.9% من GDP) خلال الثلث الأول من عام 2018، بالمقارنة مع عجز مالي كلي مقداره 146.7 مليون دينار (1.6% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2017. وفي حال استثناء المنح الخارجية (74.1 مليون دينار)، يصل عجز الموازنة العامة إلى ما مقداره 451.9 مليون دينار (4.7% من GDP) خلال الثلث الأول من عام 2018، مقارنة بعجز مالي كلي مقداره 231.7 مليون دينار (2.5% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2017.

- ارتفع إجمالي الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية شهر نيسان من عام 2018 عن مستواه في نهاية عام 2017 بمقدار 607.9 مليون دينار، ليصل إلى 16,010.0 مليون دينار (55.5% من GDP).

- انخفض الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية شهر نيسان من عام 2018 عن مستواه في نهاية عام 2017 بمقدار 156.1 مليون دينار، ليصل إلى 11,711.1 مليون دينار (40.5% من GDP).

- وعليه، فقد ارتفع إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) ليصل إلى ما مقداره 27,721.1 مليون دينار (96.0% من GDP) في نهاية شهر نيسان من عام 2018، مقابل 27,269.3 مليون دينار (95.9% من GDP) في نهاية عام 2017.

- انخفضت ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي في نهاية شهر نيسان من هذا العام بمقدار 305.0 مليون دينار عن مستواها في نهاية عام 2017، لتصل إلى 1,528.5 مليون دينار.

- وبناءً على التطورات السابقة، ارتفع صافي الدين العام الداخلي في نهاية شهر نيسان من عام 2018 عن مستواه في نهاية عام 2017 بمقدار 912.9 مليون دينار، ليصل إلى 14,481.5 مليون دينار (50.2% من GDP). كما ارتفع صافي الدين العام بمقدار 756.8 مليون دينار، ليصل إلى 26,192.6 مليون دينار (90.7% من GDP).

أداء الموازنة العامة خلال الثلث الأول من عام 2018 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2017:

الإيرادات العامة

ارتفعت الإيرادات العامة (الإيرادات المحلية والمنح الخارجية) خلال شهر نيسان من عام 2018 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2017 بمقدار 51.1 مليون دينار، أو ما نسبته 6.4%، لتصل إلى 854.4 مليون دينار. كما ارتفعت الإيرادات العامة خلال الثلث الأول من عام 2018 بمقدار 97.6 مليون دينار، أو ما نسبته 4.1%، عن مستواها خلال نفس الفترة من العام الماضي لتصل الى 2,463.7 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع الإيرادات المحلية بمقدار 108.5 مليون دينار، وانخفاض المنح الخارجية بمقدار 10.9 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال الثلث الأول من عام 2018

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	نيسان		معدل النمو	كانون الثاني – نيسان		معدل النمو
	2017	2018		2017	2018	
إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية	**803.3**	**854.4**	**6.4**	**2,366.1**	**2,463.7**	**4.1**
الإيرادات المحلية، منها:	768.3	852.4	10.9	2,281.1	2,389.6	4.8
الإيرادات الضريبية، منها:	574.4	613.5	6.8	1,593.4	1,624.1	1.9
ضريبة المبيعات	205.3	241.0	17.4	911.2	953.6	4.7
الإيرادات الأخرى	192.9	238.2	23.5	684.0	762.2	11.4
المنح الخارجية	35.0	2.0	-94.3	85.0	74.1	-12.8
إجمالي الإنفاق، منها:	**758.2**	**761.9**	**0.5**	**2,512.8**	**2,841.5**	**13.1**
النفقات الرأسمالية	148.5	116.2	-21.8	258.5	244.8	-5.3
العجز/ الوفر المالي بعد المنح	**45.1**	**92.5**	-	**-146.7**	**-377.8**	-
العجز/الوفر المالي بعد المنح كنسبة من الناتج	-	-	-	**-1.6**	**-3.9**	-

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

♦ الإيرادات المحلية

شهدت الإيرادات المحلية خلال الثلث الأول من عام 2018 ارتفاعاً بمقدار 108.5 مليون دينار، أو ما نسبته 4.8%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2017 لتصل إلى 2,389.6 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع كل من الإيرادات الأخرى بمقدار 78.2 مليون دينار، والإيرادات الضريبية بمقدار 30.7 مليون دينار، وانخفاض الاقتطاعات التقاعدية بمقدار 0.4 مليون دينار. وعلى الرغم من ارتفاع الإيرادات المحلية، فقد انخفض مؤشر الاعتماد على الذات، مقاساً بنسبة تغطية الايرادات المحلية للنفقات الجارية، ليصل إلى 92.0%، مقابل 101.2% خلال نفس الفترة من عام 2017.

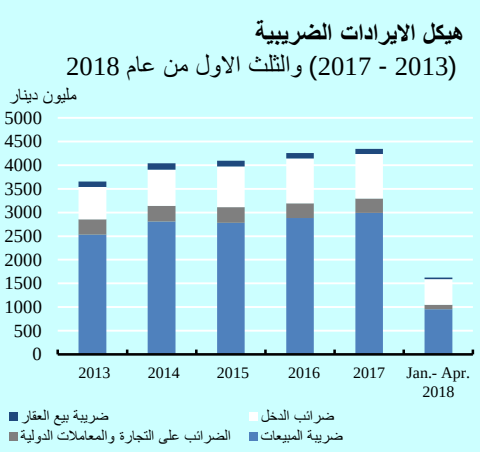

● الإيرادات الضريبية

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال الثلث الأول من عام 2018 بمقدار 30.7 مليون دينار، أو ما نسبته 1.9%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2017 لتصل إلى 1,624.1 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 68.0% من إجمالي الإيرادات المحلية. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

- ارتفعت إيرادات الضريبة العامة على السلع والخدمات بمقدار 42.4 مليون دينار، أو ما نسبته 4.7%، لتبلغ 953.6 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 58.7% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك، بشكل أساس، نتيجة لارتفاع حصيلة ضريبة المبيعات على السلع المحلية بمقدار 33.8 مليون دينار، وعلى الخدمات بمقدار 18.3 مليون دينار، وعلى القطاع التجاري بمقدار 10.9 مليون دينار. وفي المقابل، انخفضت حصيلة ضريبة المبيعات على السلع المستوردة بمقدار 20.6 مليون دينار.

- انخفضت إيرادات الضرائب على الدخل والأرباح بمقدار 3.8 مليون دينار، أو ما نسبته 0.7%، لتصل إلى 541.9 مليون دينار، مشكلةً بذلك ما نسبته 33.4% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء هذا الانخفاض، بشكل أساس، نتيجة لانخفاض حصيلة ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 7.5 مليون دينار. وفي المقابل، ارتفعت حصيلة ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى بمقدار 3.6 مليون دينار، أو ما نسبته 0.8%. وقد شكلت ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى ما نسبته 86.9% من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح، لتبلغ 471.1 مليون دينار.

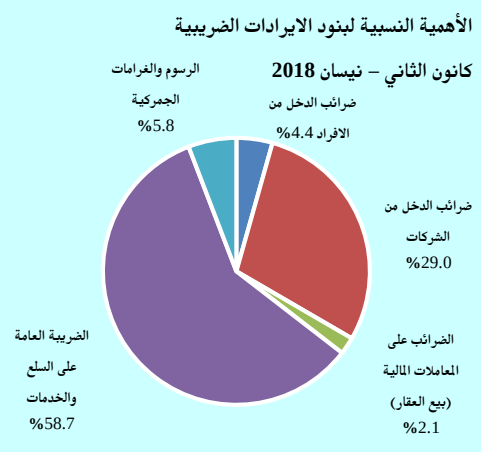

- انخفضت حصيلة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية، متضمنة الرسوم والغرامات الجمركية، بمقدار 5.3 مليون دينار، أو ما نسبته 5.3%، لتصل إلى 94.6 مليون دينار.
- انخفضت حصيلة الضرائب على المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار) بمقدار 2.5 مليون دينار، أو ما نسبته 6.8%، لتصل إلى 34.0 مليون دينار.

- **الإيرادات غير الضريبية**

- ارتفعت "الإيرادات الأخرى" خلال الثلث الأول من عام 2018 بمقدار 78.2 مليون دينار، أو ما نسبته 11.4%، لتصل إلى 762.2 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لزيادة حصيلة كل من الايرادات المختلفة بمقدار 42.5 مليون دينار لتبلغ 332.1 مليون دينار، وإيرادات دخل الملكية بمقدار 31.1 مليون دينار لتبلغ 112.1

مليون دينار (منها 103.6 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة مقابل ما مقداره 66.4 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2017)، وإيرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 4.6 مليون دينار لتبلغ 318.0 مليون دينار.

- انخفضت الاقتطاعات التقاعدية خلال الثلث الأول من عام 2018 بمقدار 0.4 مليون دينار، أو ما نسبته 10.8%، بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2017 لتصل إلى 3.3 مليون دينار.

♦ المنح الخارجية

انخفضت المنح الخارجية خلال الثلث الأول من عام 2018 بمقدار 10.9 مليون دينار، أو ما نسبته 12.8%، لتصل إلى 74.1 مليون دينار، مقابل 85.0 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2017.

■ إجمالي الإنفاق

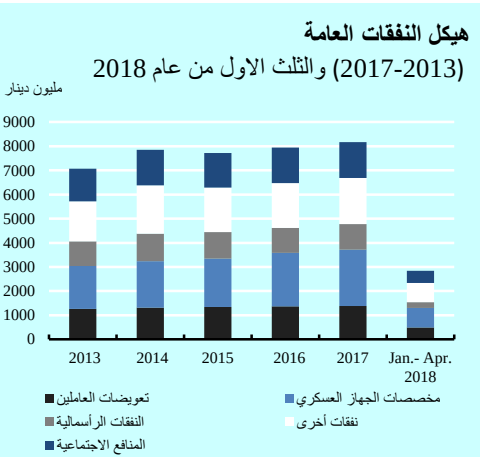

ارتفعت النفقات العامة خلال شهر نيسان من عام 2018 بمقدار 3.7 مليون دينار، أو ما نسبته 0.5%، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2017، لتبلغ 761.9 مليون دينار. كما ارتفعت النفقات العامة خلال الثلث الأول من عام 2018 بمقدار 328.7 مليون دينار، أو ما نسبته 13.1%، لتصل الى 2,841.5 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع النفقات الجارية بنسبة 15.2%، وانخفاض النفقات الرأسمالية بنسبة 5.3%.

♦ النفقات الجارية

ارتفعت النفقات الجارية خلال الثلث الأول من عام 2018 بمقدار 342.4 مليون دينار، أو ما نسبته 15.2%، لتصل إلى ما مقداره 2,596.7 مليون دينار. وقد شكلت النفقات الجارية ما نسبته 91.4% من اجمالي الإنفاق. ويعزى ارتفاع النفقات الجارية الى ارتفاع معظم مكوناتها، كما يلي:

- ارتفع بند الإعانات بمقدار 137.5 مليون دينار، ليبلغ 217.4 مليون دينار.
- ارتفع بند فوائد القروض (على أساس الاستحقاق) بمقدار 82.4 مليون دينار، ليبلغ 348.0 مليون دينار.
- ارتفع بند مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 59.9 مليون دينار، ليصل إلى 808.2 مليون دينار.
- ارتفع بند المنافع الاجتماعية بمقدار 26.7 مليون دينار، ليصل إلى 505.7 مليون دينار.
- ارتفع بند تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 6.4 مليون دينار، ليصل إلى 466.5 مليون دينار.

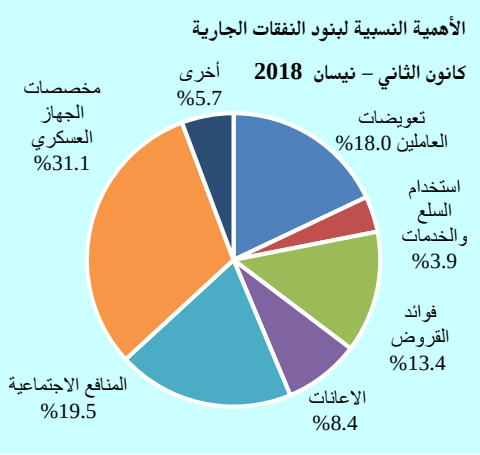

- بالمقابل، انخفض بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 10.4 مليون دينار، ليبلغ 102.4 مليون دينار.

- **النفقات الرأسمالية**

انخفضت النفقات الرأسمالية خلال الثلث الأول من عام 2018 بمقدار 13.7 مليون دينار، أو ما نسبته 5.3%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2017، لتصل إلى 244.8 مليون دينار.

الوفر/ العجز المالي

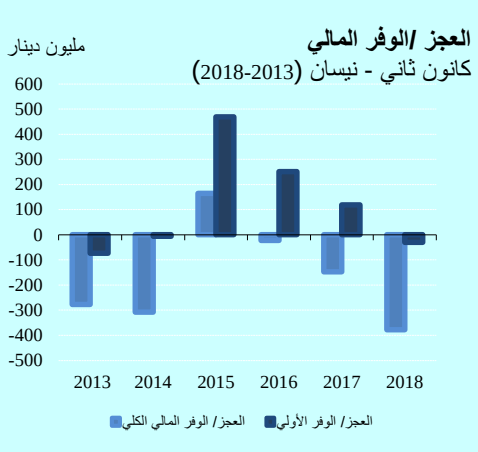

- ارتفع العجز الكلي للموازنة العامة، بعد المنح الخارجية، خلال الثلث الأول من عام 2018 بمقدار 231.1 مليون دينار، ليصل الى ما مقداره 377.8 مليون دينار، مقابل عجز مقداره 146.7 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2017. ونتيجة لذلك، فقد ارتفعت نسبة العجز إلى GDP لتصل الى نحو 3.9% مقابل عجز نسبته 1.6% خلال نفس الفترة من عام 2017. وباستبعاد المنح الخارجية، يرتفع العجز المالي الكلي للموازنة العامة إلى 451.9 مليون دينار (4.7% من GDP)، بالمقارنة مع عجز مقداره 231.7 مليون دينار (2.5% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2017.
- سجلت الموازنة العامة عجزاً أولياً (الإيرادات المحلية مطروحاً منها إجمالي النفقات العامة باستثناء مدفوعات الفوائد على الدين العام) بلغ 103.9 مليون دينار خلال الثلث الأول من عام 2018 (1.1% من GDP)، بالمقارنة مع وفر أولي مقداره 33.9 مليون دينار (0.4% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2017.

الدين العام

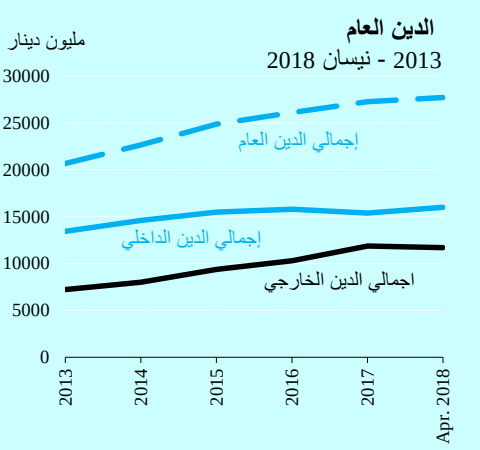

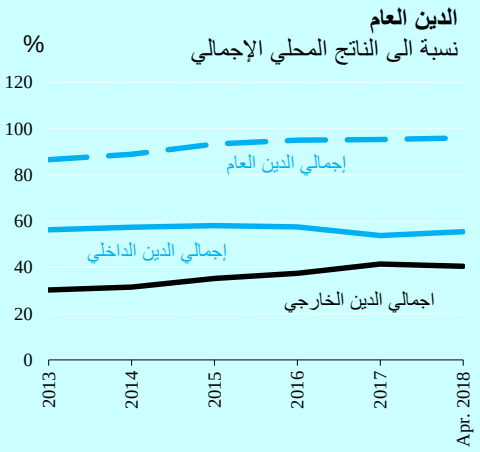

- ارتفع إجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية (الموازنة العامة والمؤسسات المستقلة) في نهاية شهر نيسان من عام 2018 بمقدار 607.9 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2017، ليصل إلى 16,010.0 مليون دينار (55.5% من GDP مقابل 54.2% من GDP في نهاية العام الماضي). وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية ضمن الموازنة بمقدار 622.1 مليون دينار، في حين انخفض إجمالي الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة بمقدار 14.1 مليون دينار، بالمقارنة مع مستوييهما في نهاية عام 2017، ليصلا إلى 13,168.9 مليون دينار و2,841.2 مليون دينار، على الترتيب. وقد جاء ارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية ضمن الموازنة، بشكل رئيس، نتيجة لارتفاع رصيد سندات وأذونات الخزينة بمقدار 657.2 مليون دينار مقارنة بمستواه المتحقق في نهاية عام 2017، ليبلغ 12,851.1 مليون دينار، وانخفاض رصيد القروض والسلف المقدمة من البنك المركزي للحكومة المركزية بمقدار 40.0 مليون دينار مقارنة مع مستواه المتحقق في نهاية عام 2017، ليبلغ 311.7 مليون دينار. أمّا انخفاض إجمالي الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة، فقد جاء نتيجة لانخفاض رصيد القروض والسلف المقدمة لتلك المؤسسات بمقدار 14.1 مليون دينار عن مستواه المتحقق في نهاية عام 2017، ليبلغ 2,183.7 مليون دينار، وثبات رصيد سندات المؤسسات المستقلة عند نفس المستوى المتحقق في نهاية عام 2017 والبالغ 657.5 مليون دينار.

- انخفض الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية شهر نيسان من عام 2018 عن مستواه في نهاية عام 2017 بمقدار 156.1 مليون دينار، ليصل إلى 11,711.1 مليون دينار (40.5% من GDP مقابل 41.7% من GDP في نهاية العام الماضي). وبالنظر إلى هيكل المديونية الخارجية حسب نوع العملة، يلاحظ بأن رصيد الدين العام الخارجي المقيم بالدولار الأمريكي قد استحوذ على ما نسبته 68.3% من إجمالي الدين الخارجي، تلاه الدين المقيم باليورو وبنسبة 8.7%. كما شكل الدين المقيم بوحدة حقوق السحب الخاصة ما نسبته 8.1%، والين الياباني (6.6%)، والدينار الكويتي (5.8%).
- أسفرت التطورات السابقة عن ارتفاع إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) في نهاية شهر نيسان من عام 2018 بمقدار 451.8 مليون دينار، ليصل إلى نحو 27,721.1 مليون دينار (96.0% من GDP) مقابل 27,269.3 مليون دينار (95.9% من GDP) في نهاية عام 2017.
- وعلى صعيد آخر، انخفضت ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي في نهاية شهر نيسان من عام 2018 بمقدار 305.0 مليون دينار مقارنة بمستواها في نهاية عام 2017، لتصل إلى 1,528.5 مليون دينار.
- وعليه، فقد ارتفع صافي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية (إجمالي رصيد الدين العام الداخلي للحكومة المركزية مطروحاً منه ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي) في نهاية شهر نيسان من عام 2018 عن مستواه في نهاية عام 2017 بمقدار 912.9 مليون دينار، ليبلغ 14,481.5 مليون دينار (50.2% من GDP مقابل 47.7% من GDP في نهاية العام الماضي). كما ارتفع صافي الدين العام بمقدار 756.8 مليون دينار ليبلغ 26,192.6 مليون دينار، مشكلاً ما نسبته 90.7% من GDP بالمقارنة مع ما نسبته 89.4% من GDP في نهاية عام 2017.

- وفيما يتعلق بخدمة الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول)، فقد ارتفعت خلال الثلث الأول من عام 2018 بمقدار 132.0 مليون دينار بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2017، لتبلغ 455.2 مليون دينار (منها أقساط بقيمة 322.7 مليون دينار، وفوائد بقيمة 132.5 مليون دينار).

الإجراءات الماليــة والسعرية لعام 2018

تموز

- اتخذت لجنة تسعير المشتقات النفطية قراراً يقضي بتثبيت أسعار المشتقات النفطية الرئيسية واسطوانة الغاز المنزلي، ورفع أسعار المشتقات الأخرى، وذلك على النحو التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية

المـــــادة	السعر/ الوحدة	2018		معدل النمو %
		حزيران	تموز	
البنزين الخالي من الرصاص 90	فلس/لتر	815	815	0.0
البنزين الخالي من الرصاص 95	فلس/لتر	1,050	1,050	0.0
البنزين الخالي من الرصاص 98	فلس/لتر	1,200	1,200	0.0
السولار	فلس/لتر	615	615	0.0
الكاز	فلس/لتر	615	615	0.0
اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)	دينار/اسطوانة	7.0	7.0	0.0
زيت الوقود للصناعة	دينار/طن	399.3	440.2	10.2
وقود الطائرات للشركات المحلية	فلس/لتر	470	479	1.9
وقود الطائرات للشركات الأجنبية	فلس/لتر	475	484	1.9
وقود الطائرات للرحلات العارضة	فلس/لتر	490	499	1.8
الإسفلت	دينار/طن	392.0	434.8	10.9

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2018/7/1

- قرر مجلس الوزراء تخفيض الضريبة الخاصة المفروضة على السيارات التي تعمل جزئياً على الكهرباء (الهايبرد)، والتي لا تتجاوز سعة محركها cc 2500، كما يلي:
  - تخفيض الضريبة الخاصة على سيارات الهايبرد، لتصبح كالتالي:
    - 30% اعتباراً من تاريخ 2018/7/1 حتى تاريخ 2018/12/31.
    - 35% اعتباراً من تاريخ 2019/1/1 حتى تاريخ 2019/12/31.
    - 40% اعتباراً من تاريخ 2020/1/1 حتى تاريخ 2020/12/31.
    - 45% اعتباراً من تاريخ 2021/1/1 حتى تاريخ 2021/12/31.

- تخفيض الضريبة الخاصة المفروضة على سيارات الهايبرد التي تستبدل بالسيارات القديمة التي يتم شطبها، لتصبح على النحو التالي:
  - 12.5% اعتباراً من تاريخ 2018/7/1 حتى تاريخ 2018/12/31.
  - 20% اعتباراً من تاريخ 2019/1/1 حتى تاريخ 2019/12/31.
  - 25% اعتباراً من تاريخ 2020/1/1 حتى تاريخ 2020/12/31.
  - 30% اعتباراً من تاريخ 2021/1/1 حتى تاريخ 2021/12/31.
- تعديل الضريبة الخاصة المفروضة على وزن السيارات لتصبح على النحو التالي:
  - 350 دينار على سيارات الركوب التي لا يتجاوز وزنها 1000 كغم.
  - 500 دينار على سيارات الركوب التي يتجاوز وزنها 1000 كغم ولا يزيد عن 1250 كغم.
  - 1000 دينار على سيارات الركوب التي يتجاوز وزنها 1250 كغم ولا يزيد عن 1500 كغم.
  - 1500 دينار على سيارات الركوب التي يتجاوز وزنها 1500 كغم.

- قررت هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن تعديل بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء ليصبح 24 فلساً بدلاً من 17 فلساً، ابتداءً من شهر تموز، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك 300 كيلو واط وما دون.
- قرر مجلس الوزراء الاستمرار بتطبيق القرار السابق والمتضمن اقتطاع ما نسبته 10% مما يزيد على 2000 دينار من اجمالي الراتب الشهري لرئيس الوزراء وأعضاء الفريق الوزاري، وذلك اعتباراً من 2018/7/1 وحتى نهاية العام الحالي.

♦ حزيران

- قرر مجلس الوزراء سحب مشروع القانون المعدّل لقانون ضريبة الدخل رقم (34) لسنة 2014، وجاء هذا القرار انسجاماً مع التوجيهات الملكية التي تضمنها كتاب التكليف السامي، والذي شدد على ضرورة إجراء مراجعة شاملة للمنظومة الضريبية والعبء الضريبي بشكل متكامل.
- صدور الإرادة الملكية السامية بوقف العمل بقرار رفع أسعار المحروقات وزيادة بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء لشهر حزيران الجاري، والإبقاء عليها كما كانت في شهر أيار، وذلك للتخفيف من الأعباء الاقتصادية على المواطنين في شهر رمضان.

أيار

- قررت هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن تعديل بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء ليصبح 17 فلساً بدلاً من 15 فلساً، ابتداءً من شهر أيار، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك 300 كيلو واط وما دون.
- أقر مجلس الوزراء مشروع القانون المعدّل لقانون ضريبة الدخل رقم (34) لسنة 2014، والهادف الى معالجة التجنب والتهرب الضريبي، وتحسين الإدارة الضريبية، وتوسيع القاعدة الضريبية.

نيسان

- قررت هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن تعديل بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء ليصبح 15 فلساً بدلاً من 14 فلساً، ابتداءً من شهر نيسان، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك 300 كيلو واط وما دون.
- قرر مجلس الوزراء تخفيض التعريفة الجمركية على ورق الكتابة والطباعة من قياس A4، ليصبح 5% بدلاً من 10%.

آذار

- قررت هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن تعديل بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء ليصبح 14 فلساً بدلاً من 12 فلساً، ابتداءً من شهر آذار، مع استمرار إعفاء الشرائح التي تستهلك 300 كيلو واط وما دون.
- قرر مجلس الوزراء اعفاء البنود الواردة في الجدول أدناه من ضريبة المبيعات، علماً بأنها كانت تخضع للضريبة بنسبة 5%:

الوصـف	رقم البند
فضة بجميع اشكالها	71
ذهب نصف مشغول	71
ماس غير مشـغول	71
ماس مشغول	71
حلي ومجوهرات واجزاؤها من ذهب	7113
مصنوعات صياغة واجزاءها من فضة ومعادن ثمينة اخرى	7114
مصنوعات من معادن عادية بقشرة من معادن اخرى ثمينة	7115
خدمات تصنيع وصياغة الذهب والحلي والمجوهرات	3691

شبـاط

- قررت هيئة تنظيم النقل البري رفع أجور النقل العام بنسبة 10% اعتباراً من تاريخ 2018/2/7. ويشمل القرار حافلات النقل العام وسيارات التاكسي والسرفيس العاملة على جميع الخطوط.
- قررت هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن تعديل بند فرق أسعار الوقود على فاتورة الكهرباء ليصبح 12 فلساً بدلاً من 4 فلسات، ابتداءً من شهر شباط، مع استمرار إعفاء الشريحة المنزلية التي يقل استهلاكها عن 300 كيلو واط شهرياً.
- قرر مجلس الوزراء إخضاع الكتب، والصحف والمجلات الدورية المطبوعة، وكتب الأطفال المصورة، وكتب الرسم والتلوين، الى ضريبة المبيعات بنسبة الصفر.

كانون الثاني

- اتخذ مجلس الوزراء عدداً من الإجراءات السعرية والضريبية، أبرزها:

  - تحديد سعر الطحين الموحد بـ 222 دينار للطن الواحد، وتحديد اسعار الخبز العربي دون تغليف في المخابز على النحو التالي:
    - الكماج الكبير 320 فلس/كيلو غرام.
    - الكماج الصغير 400 فلس/كيلو غرام.
    - الطابون او المشروح أو الورد أو المنقوش 350 فلس/كيلو غرام.
  - رفع نسبة الضريبة العامة على المبيعات لتصبح 10% على السلع المعفاه والخاضعة إلى نسبة الصفر و 4%، مع الابقاء على بعض السلع الاساسية دون تغيير لتوفير الحماية الاجتماعية والاقتصادية لذوي الدخل المتدني والمتوسط.
  - رفع الضريبة الخاصه على السجائر بمقدار 200 فلس على كل علبة مطروحة للاستهلاك المحلي، وفقاً لسعر البيع للمستهلك.
  - عدم تجديد إعفاء مركبات الهايبرد، الذي بدأت الحكومة بتطبيقه في عام 2012، لتصبح الضرائب الخاصة على سيارات الهايبرد ما نسبته 55% بدلاً من 25% في حال شراء مركبة هايبرد من دون شطب مركبة قديمة، وفي حال شطب مركبة قديمة واستبدالها بهايبرد تصبح نسب الضريبة 40% بدلاً من 12.5%.

- فرض ضريبة خاصة على كل سيارة ركوب مستوردة وفقاً لوزنها، وذلك على النحو التالي:
  - 500 دينار على سيارات الركوب التي لا يتجاوز وزنها 1000 كغم.
  - 750 دينار على سيارات الركوب التي يتجاوز وزنها 1000 كغم ولا يزيد عن 1250 كغم.
  - 1000 دينار على سيارات الركوب التي يتجاوز وزنها 1250 كغم ولا يزيد عن 1500 كغم.
  - 1500 دينار على سيارات الركوب التي يتجاوز وزنها 1500 كغم.
- رفع الضريبة الخاصة على البنزين اوكتان 95 و98 لتصبح 30%.
- رفع الضريبة الخاصة على المشروبات الغازية لتصبح 20%.
- تخفيض رسوم نقل ملكية المركبات من شخص إلى شخص آخر، سواءً كان طبيعياً أو معنوياً (بإستثناء المركبات العمومية والزراعية والانشائية)، لتصبح على النحو التالي:

فئة المحرك CC	المركبات التى لا يتجاوز عمرها 10 سنوات		المركبات التى يتجاوز عمرها 10 سنوات	
	الرسم السابق	الرسم الحالي	الرسم السابق	الرسم الحالي
حتى 1500	50	40	40	30
أكبر من 1500 حتى 2000	100	80	80	60
أكبر من 2000	400	200	120	100

اتفاقيات المنح والقروض الخارجية

- التوقيع على اتفاقيتي منحتين مقدمتين من الاتحاد الاوروبي بقيمة 20 مليون يورو، وذلك لدعم مشاريع ذات أولوية ضمن مساعدات الاتحاد الأوروبي المقررة للأردن لعام 2017، حيث تم تخصيص مبلغ المنحه الأولى (10 مليون يورو) لمشروع إجراءات تطوير التجارة الداعمه للنمو الاقتصادي الشامل. والمنحه الثانية، بنفس القيمة، خصصت لمشروع دعم إجراءات لتنفيذ أولويات الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي (آذار 2018).

رابعاً: القطـــاع الخـارجـي

الخلاصة

- ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال شهر نيسان من عام 2018 بنسبة 14.9% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2017 لتبلغ 442.1 مليون دينار. أما خلال الأربعة شهور الأولى من عام 2018، فقد ارتفعت الصادرات الكلية بنسبة 2.3% مقارنه مع نفس الفترة من عام 2017 لتبلغ 1,663.2 مليون دينار.
- انخفضت المستوردات خلال شهر نيسان من عام 2018 بنسبة 2.9% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2017 لتبلغ 1,220.7 مليون دينار. أما خلال الأربعة شهور الأولى من عام 2018، فقد انخفضت المستوردات بنسبة 2.5% مقارنة مع نفس الفترة المماثلة من عام 2017 لتبلغ 4,590.7 مليون دينار.
- وتبعاً لما تقدم، شهد العجز في الميزان التجاري (الصادرات الكليـــة مطروحاً منها المستوردات) خلال شهر نيسان من عام 2018 انخفاضاً نسبته 10.8% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2017 ليبلغ 778.6 مليون دينار. اما خلال الأربعة شهور الأولى من عام 2018، فقد انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة 5.0% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2017 ليبلغ 2,927.5 مليون دينار.
- ارتفعت مقبوضات السفر خلال شهر أيار من عام 2018 بنسبة 2.1% مقارنة بذات الشهر من عام 2017 لتصل الى 271.7 مليون دينار. أما خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2018، فقد ارتفعت مقبوضات السفر بنسبة 9.9% مقارنة بالفترة المقابلة من عام 2017، لتصل إلى 1,436.5 مليون دينار. فيما انخفضت مدفوعات السفر بنسبة 6.8% خلال شهر أيار من عام 2018 مقارنة بذات الشهر من عام 2017 لتصل الى 66.2 مليون دينار. أما خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2018، فقد انخفضت مدفوعات السفر بنسبة 9.9% لتصل إلى 370.1 مليون دينار مقارنة بالفترة المقابلة من عام 2017.
- ارتفع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال شهر أيار من عام 2018 بنسبة 1.3% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2017 ليصل إلى 223.0 مليون دينار. أما خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2018، فقد ارتفع إجمالي حوالات الأردنيين العاملين في الخارج بما نسبته 1.2% مقارنة بالفترة المقابلة من عام 2017 ليبلغ 1,061.1 مليون دينار.
- سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات (متضمناً المنح) عجزاً مقداره 654.0 مليون دينار (9.7% من GDP) خلال الربع الأول من عام 2018 مقارنة مع عجز مقداره 767.7 مليون دينار (11.8% من GDP) خلال الربع الأول من عام 2017. أما باستثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليبلغ ما نسبته 10.9% من GDP خلال الربع الأول من عام 2018 مقارنة مع 13.2% من GDP خلال الربع الأول من عام 2017.

- سجّل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل مقداره 201.5 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2018 مقارنة بحوالي 436.8 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2017.
- سجّل صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية الربع الأول من عام 2018 صافي التزام نحو الخارج بمقدار 30,607.4 مليون دينار، مقارنة مع صافي التزام نحو الخارج بلغ 29,350.5 مليون دينار في نهاية عام 2017.

التجارة الخارجية

- في ضوء ارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 53.2 مليون دينار، وانخفاض المستوردات بمقدار 117.1 مليون دينار خلال الأربعة شهور الأولى من عام 2018، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) انخفاضاً مقداره 63.9 مليون دينار مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2017 ليبلغ 5,964.4 مليون دينار.

أبرز مؤشرات التجارة الخارجية
مليون دينار

	كانون الثاني - نيسان			
	2017 القيمة	معدل النمو (%) 2017/2016	2018 القيمة	معدل النمو (%) 2018/2017
التجارة الخارجية	6,028.3	3.1	5,964.4	-1.1
الصادرات الكلية	1,626.3	4.7	1,663.2	2.3
الصادرات الوطنية	1,320.5	2.9	1,373.7	4.0
المعاد تصديره	305.8	13.2	289.5	-5.3
المستوردات	4,707.8	3.2	4,590.7	-2.5
الميزان التجاري	-3,081.5	2.5	-2,927.5	-5.0

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أبرز الشركاء التجاريين للأردن
مليون دينار

	كانون الثاني - نيسان		
	2017	2018	معدل النمو (%)
الصادرات الوطنية			
الولايات المتحدة الأمريكية	310.1	369.7	19.2
الهند	115.6	149.0	28.9
السعودية	169.4	141.0	-16.8
العراق	111.2	136.1	22.4
الإمارات	64.1	43.4	-32.3
الكويت	47.9	36.9	-23.0
قطر	40.5	31.2	-23.0
المستوردات			
السعودية	557.5	767.0	37.6
الصين	611.5	605.3	-1.0
الولايات المتحدة الأمريكية	559.4	403.5	-27.9
ألمانيا	196.2	196.8	0.3
الامارات	280.6	183.6	-34.6
إيطاليا	175.6	174.8	-0.5
تركيا	166.2	171.9	3.4

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

الصادرات السلعيـــة

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال الأربعة شهور الأولى من عام 2018 ارتفاعاً نسبته 2.3% لتصل إلى 1,663.2 مليون دينار. وجاء ذلك محصلة لارتفاع الصادرات الوطنية بمقدار 53.2 مليون دينار (4.0%) لتصل إلى 1,373.7 مليون دينار، وانخفاض السلع المعاد تصديرها بمقدار 16.3 مليون دينار (5.3%) لتصل إلى 289.5 مليون دينار.

- **وبالنظر إلى تطورات أهم الصادرات الوطنية خلال الأربعة شهور الأولى من عام 2018 بالمقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2017، يلاحظ ما يلي:**

- ارتفاع الصـــادرات من الملابس بمقدار 63.2 مليون دينار (21.2%) لتصـــل إلى 361.9 مليون دينار. وقد اســـتحوذت الولايات المتحدة الأمريكية على ما نســـبتـه 87.6% من إجمـالي صادرات الملابس.
- ارتفاع الصـــادرات من الأســـمدة بمقدار 20.6 مليون دينار (43.2%) لتصل إلى 68.3 مليون دينار. وقد اســتحوذت أســواق كل من الهند والعراق وفيتنام على ما نســـبتـه 58.2% من إجمـالي صـــادرات المملكـة من هـذه المنتجات.

أبرز الصـادرات الوطنية السـلعية خلال الأربعة شـهور الأولى من عامي 2017 و2018، مليون دينار

	2017	2018	معدل النمو (٪)
إجمالي الصادرات الوطنية	**1,320.5**	**1,373.7**	**4.0**
الملابس	**298.7**	**361.9**	**21.2**
الولايات المتحدة الأمريكية	263.5	316.9	20.3
البوتاس	**103.9**	**121.3**	**16.7**
الهند	32.4	28.3	-12.7
الصين	23.0	19.3	-16.1
ماليزيا	7.9	17.6	122.8
مصر	9.1	12.5	37.4
منتجات دوائية وصيدلية	**124.8**	**117.4**	**-5.9**
السعودية	28.8	23.2	-19.4
العراق	13.9	20.7	48.9
الجزائر	14.5	12.6	-13.1
الولايات المتحدة الأمريكية	11.9	10.3	-13.4
الفوسفات	**97.6**	**77.3**	**-20.8**
الهند	58.7	55.3	-5.8
اندونيسيا	25.2	14.7	-41.7
الأسمدة	**47.7**	**68.3**	**43.2**
الهند	5.9	43.1	-
العراق	18.7	8.3	-55.6
فيتنام	0.0	6.8	-
الخضروات	**66.3**	**47.2**	**-28.8**
السعودية	11.3	12.4	9.7
الإمارات	12.2	9.1	-25.4
الكويت	10.5	7.8	-25.7
البحرين	3.5	4.8	37.1
الورق والكرتون	**36.9**	**37.0**	**0.3**
السعودية	17.0	16.5	-2.9
العراق	7.8	7.8	0.0
اليمن	0.7	1.8	157.1
مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور	**28.4**	**30.7**	**8.1**
العراق	14.3	16.6	16.1
السعودية	5.9	7.4	25.4
قطر	0.3	0.8	166.7

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- ارتفاع الصادرات من البوتاس بمقدار 17.4 مليون دينار (16.7%) لتصل إلى 121.3 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الهند والصين وماليزيا ومصر على ما نسبته 64.1% من إجمالي صادرات المملكة من البوتاس.
- ارتفاع الصادرات من "مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور" بمقدار 2.3 مليون دينار (8.1%)، لتصل إلى 30.7 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من العراق والسعودية وقطر على ما نسبته 80.8% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.
- انخفاض الصادرات من الفوسفات بمقدار 20.3 مليون دينار (20.8%) لتصل إلى 77.3 مليون دينار، ويعود هذا الانخفاض محصلة لانخفاض الكميات المصدرة بنسبة 25.0% وارتفاع أسعار الفوسفات بنسبة 5.7%. واستحوذت أسواق كل من الهند واندونيسيا على ما نسبته 90.6% من إجمالي صادرات المملكة من الفوسفات.
- انخفاض الصادرات من الخضروات بمقدار 19.1 مليون دينار (28.8%) لتصل إلى 47.2 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من السعودية والإمارات والكويت والبحرين على ما نسبته 72.2% من إجمالي صادرات المملكة من الخضروات.

اهم السلع المصدرة

كانون الثاني - نيسان من عام 2018، بالمليون دينار

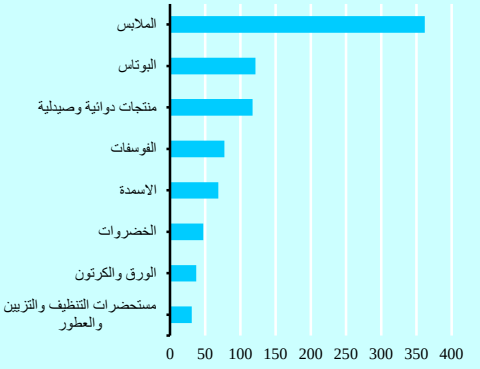

التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية

كانون الثاني- نيسان من عام 2018

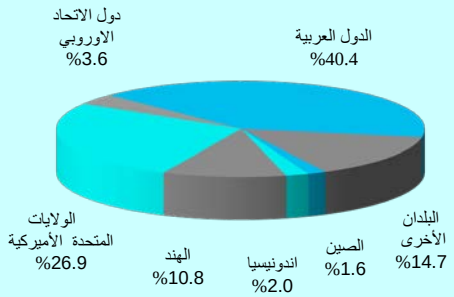

- وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس والبوتاس و"المنتجات الدوائية والصيدلية" والفوسفات والأسمدة والخضروات و"الورق والكرتون" و"مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور" خلال الأربعة شهور الأولى من عام 2018 على ما نسبته 62.7% من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 60.9% خلال الفترة المماثلة من عام 2017. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأميركية والهند والسعودية والعراق والإمارات والكويت وقطر على ما نسبته 66.0% من إجمالي الصادرات الوطنية خلال الأربعة شهور الأولى من عام 2018 مقابل 65.0% خلال الفترة المماثلة من عام 2017.

المستوردات السلعية

انخفضت مستوردات المملكة خلال الأربعة شهور الأولى من عام 2018 بنسبة 2.5% لتصل إلى 4,590.7 مليون دينار، مقابل ارتفاع نسبته 3.2% خلال نفس الفترة من عام 2017.

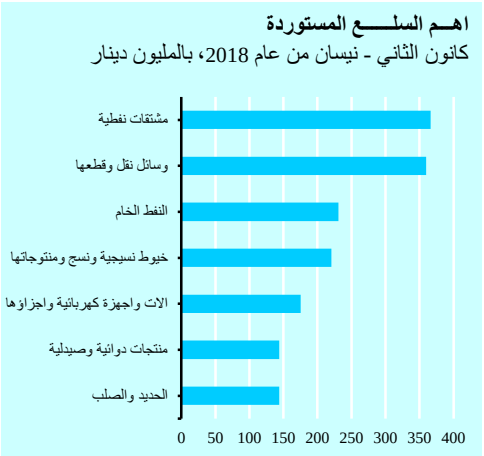

♦ **وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال الأربعة شهور الأولى من عام 2018 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2017، يلاحظ ما يلي:**

- انخفاض مستوردات المملكة من وسائل النقل وقطعها بمقدار 108.2 مليون دينار، (23.1%)، لتصل إلى 359.9 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا ما نسبته 52.8% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

- انخفاض مستوردات المملكة من النفط الخام بمقدار 25.2 مليون دينار (9.8%) لتصل إلى 230.8 مليون دينار، وذلك محصلة لانخفاض الكميات المستوردة بنسبة 28.0% وارتفاع أسعار النفط بنسبة 25.2% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2017. ويذكر بأن احتياجات المملكة من النفط الخام يتم تلبيتها بالكامل من المملكة العربية السعودية.
- ارتفاع مستوردات المملكة من المشتقات النفطية بمقدار 232.0 مليون دينار (172.7%) لتصل الى 366.3 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من السعودية والإمارات والهند ما نسبته 80.7% من إجمالي المستوردات والسلع.
- ارتفاع مستوردات المملكة من الحديد والصلب بمقدار 29.9 مليون دينار (26.3%) لتصل إلى 143.7 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من السعودية وروسيا والصين ما نسبته 64.0% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

أبرز المستوردات السلعية خلال الأربعة شهور الأولى من عامي 2017 و2018، مليون دينار

	2017	2018	معدل النمو (٪)
إجمالي المستوردات	**4,707.8**	**4,590.7**	**-2.5**
مشتقات نفطية	**134.3**	**366.3**	**172.7**
السعودية	12.7	201.0	-
الإمارات	23.2	49.5	113.4
الهند	15.4	45.0	192.2
وسائل النقل وقطعها	**468.1**	**359.9**	**-23.1**
الولايات المتحدة الأمريكية	104.3	78.0	-25.2
اليابان	83.3	59.0	-29.2
ألمانيا	58.7	53.1	-9.5
النفط الخام	**256.0**	**230.8**	**-9.8**
السعودية	256.0	230.8	-9.8
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**211.4**	**220.6**	**4.4**
الصين	77.8	87.7	12.7
تايوان	65.7	65.4	-0.5
تركيا	20.5	15.6	-23.9
آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها	**154.7**	**175.5**	**13.4**
الصين	61.3	66.6	8.6
تركيا	17.2	20.1	16.9
إيطاليا	17.7	11.0	-37.9
منتجات دوائية وصيدلية	**139.8**	**144.0**	**3.0**
المانيا	19.3	22.0	14.0
الولايات المتحدة الأمريكية	16.1	17.6	9.3
فرنسا	12.9	13.8	7.0
الحديد والصلب	**113.8**	**143.7**	**26.3**
السعودية	9.2	52.0	465.2
روسيا	4.2	20.3	383.3
الصين	32.1	19.7	-38.6

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

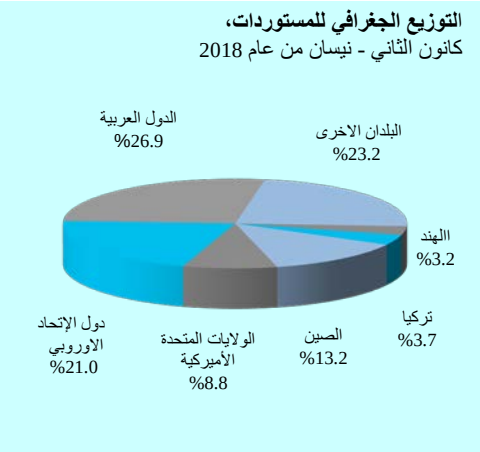

- ارتفاع مستوردات المملكة من "آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها" بمقدار 20.8 مليون دينار، (13.4%)، لتصل إلى 175.5 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين وتركيا وإيطاليا ما نسبته 55.7% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.

- ارتفاع مستوردات المملكة من "خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" بمقدار 9.2 مليون دينار (4.4%) لتصل إلى 220.6 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين وتايوان وتركيا ما نسبته 76.5% من إجمالي المستوردات من هذه المنتجات.

- وعليه، استحوذت المستوردات من "مشتقات نفطية" و"وسائل النقل وقطعها" و"النفط الخام" و"خيوط نسيجية ونسيج ومنتجاتها" و"آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها" و"منتجات دوائية وصيدلية" و"الحديد والصلب"، على ما نسبته 35.7% من إجمالي المستوردات خلال الأربعة شهور الأولى من عام 2018 مقابل 31.4% خلال نفس الفترة من عام 2017. كما استحوذت أسواق كل من السعودية والصين والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والإمارات وإيطاليا وتركيا خلال الأربعة شهور الأولى من عام 2018 على ما نسبته 54.5% من إجمالي المستوردات مقابل 54.1% خلال نفس الفترة من عام 2017.

المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال شهر نيسان من عام 2018 ارتفاعاً مقداره 10.7 مليون دينار (16.4%) مقارنة بنفس الشهر من عام 2017 لتبلغ 76.0 مليون دينار. أما خلال الأربعة شهور الأولى من عام 2018 فقد شهدت السلع المعاد تصديرها انخفاضاً مقداره 16.3 مليون دينار (5.3%) مقارنة بنفس الفترة من عام 2017 لتبلغ 289.5 مليون دينار.

الميـزان التجـاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال شهر نيسان من عام 2018 انخفاضاً مقداره 93.9 مليون دينار (10.8%) مقارنة بنفس الشهر من عام 2017 ليبلغ 778.6 مليون دينار. أما خلال الأربعة شهور الأولى من عام 2018 فقد شهد عجز الميزان التجاري انخفاضاً مقداره 154.0 مليون دينار (5.0%) مقارنة بنفس الفترة من عام 2017 ليبلغ 2,927.5 مليون دينار.

إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

ارتفع إجمالي تحويلات العاملين في الخارج خلال شهر أيار من عام 2018 بنسبة 1.3% مقارنة مع نفس الشهر من عام 2017 ليبلغ 223.0 مليون دينار. أما خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2018 فقد ارتفع إجمالي حوالات العاملين بنسبة 1.2% مقارنة بذات الفترة من عام 2017 لتصل إلى 1,061.1 مليون دينار.

الســفر

مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال شهر أيار من عام 2018 ارتفاعاً مقداره 5.5 مليون دينار (2.1%) لتصل إلى 271.7 مليون دينار مقارنة مع نفس الشهر من عام 2017. أما خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2018 فقد ارتفعت مقبوضات السفر بنسبة 9.9% مقارنة بذات الفترة من عام 2017 لتصل إلى 1,436.5 مليون دينار.

مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال شهر أيار من عام 2018 انخفاضاً مقداره 4.8 مليون دينار (6.8%) لتصل إلى 66.2 مليون دينار مقارنة مع نفس الشهر من عام 2017. أما خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2018 فقد انخفضت مدفوعات السفر بنسبة 9.9% مقارنة بذات الفترة من عام 2017 لتصل إلى 370.1 مليون دينار.

ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات ميزان المدفوعات خلال الربع الأول من عام 2018 إلى ما يلي:

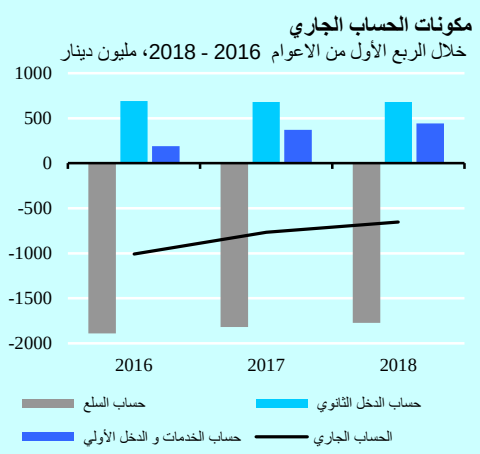

- تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 654.0 مليون دينار (9.7% من GDP) بالمقارنة مع عجز مقدار 767.7 مليون دينار (11.8% من GDP) خلال الربع الأول من عام 2017. أما باستثناء المنح، فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليبلغ 737.6 مليون دينار (10.9% من GDP) خلال الربع الأول من عام 2018 مقارنة مع 859.0 مليون دينار (13.2% من GDP) خلال الربع الأول من عام 2017. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:
  - انخفاض العجز في ميزان السلع للمملكة خلال الربع الأول من عام 2018 بمقدار 44.0 مليون دينار (2.4%) ليصل إلى 1,773.8 مليون دينار مقابل 1,817.8 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2017.
  - ارتفاع الوفر المسجل في حساب الخدمات مقارنة مع الربع الأول من عام 2017 بمقدار 62.3 مليون دينار ليبلغ 359.4 مليون دينار.
  - ارتفاع الوفر المسجل في حساب الدخل الاولي بمقدار 9.5 مليون دينار ليصل إلى 81.6 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2018 مقارنة مع وفر بلغ 72.1 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2017. ويعود ذلك بشكل رئيس لارتفاع الوفر المسجل في صافي دخل الاستثمار بمقدار 11.2 مليون دينار، وانخفاض وفر صافي تعويضات العاملين بمقدار 1.7 مليون دينار.
  - انخفاض صافي وفر حساب الدخل الثانوي خلال الربع الأول من عام 2018 بمقدار 2.1 مليون دينار ليصل 678.8 مليون دينار مقابل وفر مقداره 680.9 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2017. وقد جاء ذلك محصلة لانخفاض صافي وفر التحويلات الجارية للقطاع العام (المنح الخارجية) بمقدار 7.7 مليون دينار ليبلغ نحو 83.6 مليون دينار، وارتفاع صافي وفر التحويلات الجارية للقطاعات الأخرى بمقدار 5.6 مليون دينار ليصل إلى 595.2 مليون دينار.

- أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي، فقد سجل الحساب الرأسمالي خلال الربع الأول من عام 2018 تدفقاً للداخل بمقدار 13.8 مليون دينار مقابل تدفقاً للداخل بنحو 6.0 مليون دينار خلال الربع المقابل من عام 2017. في حين سجل الحساب المالي صافي تدفق للداخل مقداره 795.9 مليون دينار مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 1,054.0 خلال الربع الأول من عام 2017، ومن أبرز التطورات التي أسهمت في ذلك ما يلي:

  - تسجيل صافي الاستثمار المباشر تدفقاً للداخل مقداره 201.5 مليون دينار، مقارنة مع 436.8 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2017.
  - تسجيل صافي استثمارات الحافظة تدفقاً للداخل مقداره 11.9 مليون دينار، بالمقارنة مع تدفق للخارج مقداره 416.9 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2017.
  - تسجيل صافي الاستثمارات الأخرى تدفقاً للداخل مقداره 36.8 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 137.8 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2017.
  - انخفاض الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 545.7 مليون دينار، بالمقارنة مع انخفاض مقداره 896.3 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2017.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم المالية الخارجية) في نهاية الربع الأول من عام 2018 التزاماً نحو الخارج بلغ 30,607.4 مليون دينار مقارنة مع مستواه في نهاية عام 2017 والبالغ 29,350.5 مليون دينار. ويعود ذلك إلى ما يلي:

- انخفاض رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية الربع الأول من عام 2018 بمقدار 776.5 مليون دينار ليصل إلى 17,918.3 مليون دينار. ويعود ذلك بشكل رئيس إلى انخفاض النقد والودائع للبنوك المرخصة في الخارج بمقدار 165.8 مليون دينار، وانخفاض الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 532.7 مليون دينار.

- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية الربع الأول من عام 2018 بمقدار 480.4 مليون دينار ليصل إلى 48,525.7 مليون دينار. ويعزى ذلك إلى التطورات الآتية:
  - ارتفاع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة بمقدار 186.8 مليون دينار ليبلغ 24,504.6 مليون دينار.
  - ارتفاع رصيد استثمارات الحافظة بمقدار 416.1 مليون دينار لتبلغ 8,625.9 مليون دينار.
  - ارتفاع رصيد القروض طويلة الأجل لدى الحكومة العامة بمقدار 82.4 مليون دينار، ليبلغ 4,311.3 مليون دينار.
  - انخفاض رصيد الائتمان التجاري الممنوح للمقيمين في المملكة بمقدار 102.1 مليون دينار ليصل الى 730.6 مليون دينار.
  - انخفاض الرصيد القائم لتسهيلات صندوق النقد الدولي للأردن بمقدار 69.2 مليون دينار ليصل إلى 832.2 مليون دينار.
  - انخفاض رصيد ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي بمقدار 65.7 مليون دينار لتبلغ 7,507.4 مليون دينار (انخفاضها بمقدار 39.7 مليون دينار للبنك المركزي، وبمقدار 26.0 مليون دينار للبنوك المرخصة).